

Distr.
GENERAL

S/1995/390
12 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهو يورد سردا للحالة في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ آخر تقرير قدمته في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/105).

ثانيا - عملية التفاوض

٢ - منذ انعقاد جولة المحادثات الثالثة بين الطرفين الطاجيكيين في إسلام آباد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أخذت عملية التفاوض تواجه حالة من الجمود. وقد سعت إلى إنعاش المفاوضات خلال فترة الغياب المؤقت لمبعوثي الخاص إلى طاجيكستان السيد راميرو بيريز - بالون، فطلبت إلى السيد أدو أجيلو، وكيل الأمين العام، أن يجري مشاورات مع الاتحاد الروسي وحكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية. وقام السيد أجيلو بزيارة موسكو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير، ودوشانبيه في يومي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس، وإسلام آباد في الفترة من ٢ إلى ٤ آذار/مارس. وأسفرت مشاوراته عن تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لغاية ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. كما أمكن إحراز تقدم في تناول بعض المشاكل التي طرحتها المعارضة كشروط مسبقة لعقد جولة المباحثات المقبلة بين الطرفين الطاجيكيين في موسكو. وبرز في هذا الاتجاه بصفة خاصة موافقة وزارة الخارجية الروسية على إصدار بيان يعترف بصلاحيات الاتفاق على الوقف المؤقت لإطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية الموقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ("اتفاق طهران") (S/1994/1102، المرفق الأول) بالنسبة لحرس الحدود الروسية والجنود الروس في قوات حفظ السلم المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان. غير أنه لم يجر الاتفاق على بعض القضايا المتصلة بجولة المفاوضات الرابعة مثل جدول أعمال الجولة وزمان ومكان انعقادها، وما زالت المعارضة تصر على شروط مختلفة منها على الأخص سحب ٣٥٠ من جنود الحكومة الطاجيكية جرى وزعهم في منطقة غورنو باداخشان وهو ما يشكل انتهاكا لاتفاق طهران.

٣ - وفي مطلع نيسان/أبريل ١٩٩٥ أجرى ممثلي الخاص مشاورات جديدة مع الطرفين الطاجيكيين وحكومات المنطقة لتمهيد الطريق أمام عقد جولة المباحثات القادمة. وأسفرت المناقشات التي أجراها في موسكو ودوشانبيه عن التوصل إلى تفاهم بشأن سحب جنود الحكومة الطاجيكية الموزوعين في منطقة غورنو باداخشان البالغ عددهم ٣٥٠ جندياً في موعد غايته ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وبذلك أزيلت العقبة الرئيسية التي تعترض استئناف المفاوضات في وقت مبكر. إلا أن الحكومة الطاجيكية انسحبت من هذا التفاهم في أعقاب هجوم شنته المعارضة على قافلة تابعة لقوات الحدود الروسية في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٤ - وفي محاولة لوقف تصاعد الأعمال العدائية إثر هذا الحادث، وسعياً إلى عقد جولة المحادثات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين، وضع ممثلي الخاص ترتيبات لعقد اجتماع في ١٠ نيسان/أبريل مع السيد عبدالله نوري رئيس حركة الإحياء الإسلامي بطاجيكستان في مقره في تالوكان بشمال أفغانستان. غير أنه قبل فترة وجيزة من مرور قافلة السيد بيريز بالون في طريقه لاستقلال عبّارة في منطقة نيزني بيانج انفجر لغم أرضي تحت شاحنة تابعة لقوات الحدود الروسية. وفي غضون الساعات الثلاث التي أعقبت ذلك أبطلت القوات الروسية مفعول لغمين آخرين في المنطقة ثم أعلنت أنها غير قادرة على تأمين سلامة القافلة ورفضت السماح لها بمواصلة رحلتها.

٥ - لذلك، لم يتسن لمبعوثي الخاص مواصلة سفره إلى تالوكان إلا أنه تمكن من التحدث من دوشانبيه مع السيد نوري باستخدام جهاز لاسلكي على موجة قصيرة. وفي نهاية المطاف اتفقا على ضرورة عقد مشاورات رفيعة المستوى بين الطرفين الطاجيكيين في موسكو في أقرب فرصة ممكنة بدون شروط مسبقة من أجل الاتفاق على جدول أعمال الجولة الرابعة لمحادثات الطرفين الطاجيكيين وزمان ومكان انعقادها، وتمديد اتفاق طهران ومنع مزيد من تصاعد الأعمال القتالية.

٦ - وعقدت هذه المشاورات بالفعل في موسكو تحت رعاية الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بمشاركة مراقبين من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان. ورأس وفد الحكومة الطاجيكية السيد محمد سيد أوبيدوليف، النائب الأول لرئيس الوزراء، ورأس وفد المعارضة الطاجيكية السيد أكبر توراجونزودا، النائب الأول لرئيس حركة الإحياء الإسلامي بطاجيكستان. وانتهت المشاورات بإصدار بيان مشترك جرى تعميمه برسالة موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي (S/1995/337).

٧ - ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية للمحادثات التي عقدت في موسكو على النحو التالي:

(أ) أعاد الجانبان تأكيد التزامهما بتسوية النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان من خلال الوسائل السلمية والسياسية دون غيرها، على أساس التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية؛

(ب) وبغية تعزيز فعالية اتفاق طهران، اتفق الجانبان على إدراج عدد من الإضافات في نص الاتفاق. وينص أهم هذه الإضافات على أن جميع أحكام اتفاق طهران ملزمة لمجموعات المعارضة الموجودة في إقليم أفغانستان، على أساس أن تقوم اللجنة المشتركة ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون بتنفيذ مهام للرصد في إقليم دولة أفغانستان بمجرد تلقي موافقة رسمية من السلطات الأفغانية. ويرد النص المنقح للاتفاق في مرفق هذه الوثيقة:

(ج) وفي سياق تعزيز وقف إطلاق النار، أعرب الطرفان عن ترحيبهما بالبيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي ومفاده أن حرس الحدود الروسية والجنود الروس في طاجيكستان المنتسبين الى قوات حفظ السلم المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة سيحترمون الاتفاقات المبرمة بين الطرفين الطاجيكيين ويعترفون بها ولن يقوموا بانتهاكها أثناء أدائهم لواجباتهم:

(د) وجرى تمديد صلاحية اتفاق طهران الموقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لمدة شهر واحد لغاية ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد حاول ممثلي الخاص إطالة المدة إلى ستة أشهر إلا أن المعارضة لم توافق على ذلك طالما ظلت الحكومة ترفض سحب جنودها البالغ عددهم ٣٥٠ من منطقة غورنو باداخشان. وبعد مناقشات مستفيضة وافق الطرفان على النظر في المسائل المتصلة بإعادة وزع القوات وتغيير أماكنها قبل انعقاد الجولة الرابعة لمحادثات الطرفين الطاجيكيين:

(هـ) واتفق الرئيس رحمنوف والسيد نوري زعيم المعارضة الطاجيكية على عقد اجتماع قبل موعد الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين. وعرض الرئيس الأفغاني رباني استضافة الاجتماع في كابول:

(و) وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير تعزيز دور اللجنة المشتركة. وقرر الطرفان توسيع عضوية اللجنة إلى أربعة عشر شخصا (٧ من كل طرف). وأكدوا التزامهما بتوفير المساعدة المادية والفنية للجنة حسبما ينص بروتوكول اتفاق طهران. وفي الوقت نفسه دعا الطرفان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توفير دعم مالي للجنة المشتركة من خلال الصندوق الاستئماني الذي أنشأته الأمم المتحدة. ولاحظ الطرفان أهمية وصول أعضاء اللجنة إلى وسائل الاعلام بشكل دوري (مرتين على الأقل شهريا) وكفالة إمكانية اتصال المواطنين باللجنة المشتركة دون الكشف عن هويتهم:

(ز) وأخيرا، وافق الطرفان على عقد جولة المحادثات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين في ألما أتا ابتداء من ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥، وعلى أن تدرج في جدول أعمالها المسائل الدستورية الجوهرية ودعم كيان دولة طاجيكستان كما جرى تحديدها في أثناء الجولة الأولى للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين المعقودة في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ثالثاً - المحافظة على وقف إطلاق النار وأنشطة بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في طاجيكستان

٨ - بقيت الحالة في طاجيكستان هادئة نسبياً حتى الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٥. غير أن الفترة شهدت زيادة في درجة التوتر نجم عن محاولات بعض المسلحين من المعارضة التسلسل إلى طاجيكستان من أفغانستان واستمرار وجود قوات الحكومة الطاجيكية في منطقة غورنو باداخشان منذ وزعهم إليها في مطلع كانون الثاني/يناير. ويحظر اتفاق طهران وزع هذه القوات كما يحظر عمليات التسلسل عبر الحدود.

٩ - وفي غضون هذه الفترة، أُبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان عن وقوع عدد من الحوادث الأقل شأنًا، فقامت بإجراء ٣٢ تحقيقًا، بمفردها وبالتعاون مع اللجنة المشتركة. ولم يمكن بالنسبة لكثير من هذه الحوادث تحديد ما إذا كانت تدخل ضمن الأعمال العدائية بين الحكومة والمعارضة أو أنها ترتكب في سياق مختلف عن ذلك. غير أن البعثة أكدت وجود ثلاث حالات انتهاك لاتفاق طهران على النحو التالي: في ٢٣ آذار/مارس جرى وزع قوات تابعة للحكومة الطاجيكية في منطقتي خيشون وداشتي - شير في مقاطعة غارم؛ وفي ٢٩ آذار/مارس شاركت فصيلة تابعة للقوات المسلحة الطاجيكية في تدريبات لقوات حفظ السلم المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ وفي ٣٠ آذار/مارس، وقعت أعمال قتالية بين مقاتلين تابعين للمعارضة وقوات حكومية في منطقة ياسماند كانيون بمقاطعة غارم. وأبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان اللجنة المشتركة عن هذه الانتهاكات وناقشتها مع الأطراف المعنية بما فيها السلطات الروسية بالنسبة للانتهاك المتعلق بالتدريبات.

١٠ - وابتداءً من ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، شهدت الحالة تدهوراً وجرى خرق وقف إطلاق النار بشكل متكرر في سلسلة من حوادث العنف تضمنت شن هجمات من جانب مقاتلي المعارضة الطاجيكية على قوات الحدود الروسية، وعمليات انتقامية من جانب هذه القوات ضد أهداف في الأراضي الأفغانية اتسمت في بعض الأحيان بالبطش والعشوائية.

(أ) في ٧ نيسان/أبريل نصب مقاتلو المعارضة كميناً لقافلة تضم ١٨٠ فرداً من الفصيلة الكازاخستانية في قوات الحدود الروسية شرق كالاخومب في منطقة غورنو باداخشان. وأفيد عن مقتل ٢٠ جندياً وإصابة ٢٦ آخرين؛

(ب) في ٨ و ٩ نيسان/أبريل شن مقاتلو المعارضة هجمات على قوات الحدود الروسية في داشتي - يازغولم في منطقة غورنو باداخشان؛

(ج) في ٨ نيسان/أبريل، أفادت قوات الحدود الروسية في بيانج عن محاولة للتسلسل قام بها ٣٠ من أفراد المعارضة ردت عليها القوات بالصواريخ؛

(د) في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، وقعت أعمال قتالية بين قوات الحدود الروسية وقوات المعارضة في كالوت في منطقة غورنو باداخشان؛

(هـ) في ١٠ نيسان/أبريل، شن مقاتلو المعارضة هجمات على ثكنات قوات الحدود الروسية في فانج شرق كالاخيومب. واستمر وقوع بعض الاشتباكات المتفرقة حتى ١٦ نيسان/أبريل؛

(و) في ١٢ نيسان/أبريل، دكت طائرة روسية بالقنابل مدينة تالوكان شمال أفغانستان، وتسببت في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين وإحداث دمار شديد في المدينة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، قام أفراد من اللجنة المشتركة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بزيارة تالوكان لاستجواب الشهود ومعاينة الدمار الناجم عن القصف؛

(ز) في ١٢ نيسان/أبريل، شن مقاتلو المعارضة هجوما على قافلة تابعة لقوات الحدود الروسية على بعد ١٥ كيلومتر تقريبا شمال خوروغ. ونجم عن هذه الأعمال العدائية وقوع عديد من الضحايا على الجانبين. ووردت أيضا تقارير عن حوادث أخرى غير أنه لم يمكن التثبت منها.

١١ - وفي ١٠ نيسان/أبريل أطلقت المعارضة في خوروغ سراح ٣٦ من الجرحى التابعين لقوات الحدود الروسية سبق لها الاحتفاظ بهم كأسرى.

١٢ - واعتبارا من الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل بدأت الحالة تتسم بالهدوء. وتنفيذ قوات الحدود الروسية عن وقوع محاولات شبه يومية للتسلل في منطقة بيانج تقوم بها مجموعات صغيرة تتألف عادة من فردين أو ثلاثة. وتواجه قوات الحدود هذه المحاولات بقصف متكرر عبر النهر.

اللجنة المشتركة

١٣ - أعلنت المعارضة في شهر آذار/مارس اعتزامها الانسحاب من اللجنة المشتركة ما لم تقم الحكومة بسحب جنودها البالغ عددهم ٣٥٠ الموزوعين في منطقة غورنو باداخشان بحلول ٣١ آذار/مارس وما لم ترجع عن مشاركة القوات الحكومية المزمعة في تدريبات قوات حفظ السلم المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة في ٢٩ آذار/مارس. ورغم تعليق قرار الانسحاب من اللجنة المشتركة الذي جاء في أعقاب الإعلان عن قيام مبعوثي الخاص بزيارة المنطقة، غادر دوشانبيه في آخر شهر آذار/مارس ثلاثة من ممثلي المعارضة الأربعة في اللجنة المشتركة. وباستثناء التحقيق الذي أجرته اللجنة في تالوكان في ١٨ نيسان/أبريل، بقيت متوقفة عن العمل منذ ذلك التاريخ.

١٤ - ووفقا لبروتوكول اتفاق طهران، تلتزم الحكومة الطاجيكية بتوفير أماكن الإقامة والدعم السوقي للجنة المشتركة في أراضي طاجيكستان، وتلتزم المعارضة بتوفيرها في أراضي أفغانستان. ويتسم الدعم متاح

بعدم كفايته ولا يزال يشكل عقبة خطيرة أمام قيام اللجنة بأعمالها بشكل فعال. ولم تقدم قوات حفظ السلم المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة الدعم السوقي على ما كان مأمولاً. وقد أسهمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظيمة وأيرلندا الشمالية بمبلغ ٥٤ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني المنشأ لدعم اللجنة المشتركة، في حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للمساهمة بمبلغ ٢٨ ٠٠٠ دولار للصندوق. ويجري في الآونة الحالية وضع طرائق تتعلق باستخدام هذه المساهمات.

١٥ - وحسبما جاء من قبل، قرر الطرفان تعزيز اللجنة المشتركة وأكدوا التزامهما بتزويدها بالدعم المادي.

الاتصال

١٦ - ظلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على اتصال وثيق مع طرفي النزاع ومع قوات رابطة الدول المستقلة وقوات الحدود الروسية في المسائل المتعلقة بالحفاظ على وقف إطلاق النار. وفي آخر آذار/مارس، أنشأت بعثة المراقبين اتصالاً لاسلكياً مع مقر المعارضة في تالوكان في شمال أفغانستان. وسهل هذا الخط كثيراً إجراء الاتصالات مع المعارضة وشكل أحد العناصر الأساسية في ترتيب عقد المشاورات الرفيعة المستوى في موسكو في نهاية نيسان/أبريل. وتوفر بعثة المراقبين أيضاً التنسيق والاتصال على المستوى السياسي لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية في طاجيكستان. وقد ظلت الحالة الاقتصادية على صعوبتها الشديدة خاصة في مناطق بياج وغارم وغورنو باداخشان.

الجوانب التنظيمية

١٧ - في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغ العدد الإجمالي لموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ٦٩ فرداً، منهم ٣٦ مراقباً عسكرياً توزيعهم كالتالي: من النمسا (٥) وبنغلاديش (٧) وبلغاريا (٤) والدانمرك (٤) وهنغاريا (١) والأردن (٥) وبولندا (١) وسويسرا (١) وأوكرانيا (٣) وأوروغواي (٥)، و ٣٣ موظفاً مدنياً. وفي منتصف آذار/مارس، خلف السيد داركو سلوفيتش السيد ليفيو بوتو كرئيس للبعثة. وواصل العميد حسن أباطه، وهو من الأردن، منصبه كرئيس للمراقبين العسكريين. وبالإضافة إلى مقر البعثة في دوشانبيه، تحتفظ أيضاً بمواقع ميدانية في غارم، وكالايخومب، وخوروغ، وكورغان - توبيه، وموسكوفيسكي وبياج (انظر الخريطة).

رابعاً - ملاحظات

١٨ - اجتمع خلال الشهور الثلاثة الماضية، عدد من العوامل أدى إلى خلق مصاعب شديدة أمام العملية السياسية التي تحاول الأمم المتحدة دفعها في طاجيكستان. وشملت هذه العوامل موقف الحكومة من وزع قواتها في منطقة غورنو باداخشان، والطريقة التي نفذت بها الانتخابات في ٢٦ شباط/فبراير، ورفض المعارضة المشاركة في الانتخابات حتى لو تأجل موعدها، ومحاولتها وضع شروط مسبقة قبل انعقاد الجولة

الرابعة للمفاوضات، وانسحابها الواقعي من اللجنة المشتركة، وأخيرا تصاعد الأعمال العدائية في نيسان/أبريل.

١٩ - ولا بد من النظر إلى المشاورات التي عقدت في نهاية نيسان/أبريل في موسكو في ضوء هذه الخلفية. وتعتبر بعض التطورات الحاصلة خطوات في الاتجاه الصحيح مثل تمديد وقف إطلاق النار وتعزيزه. والبيان المهم الذي أصدرته السلطات الروسية واعترفت فيه بصلاحيات اتفاق طهران بالنسبة للقوات الروسية في طاجيكستان، والاتفاق المتعلق بعقد جولة المفاوضات الرابعة، كما تسهم في تبييد الشكوك التي ثارت بشأن الاستعداد الذي يبديه طرفا النزاع لحل خلافهما بسبل سلمية وسياسية. وتوفر هذه النتيجة للأمم المتحدة مسوغات لمواصلة جهودها والإبقاء على بعثة مراقبيها في طاجيكستان. وسوف أنبئ مجلس الأمن عن نتائج الجولة الرابعة لمحادثات الطرفين الطاجيكيين.

٢٠ - ومع ذلك، لم يمكن تحقيق تقدم في المسائل الموضوعية التي ما زال الطرفان منقسمين بشأنها. وفي موسكو، نقل مبعوثي الخاص في أوضح بيان ممكن وجهة نظر الأمم المتحدة التي ترى أن المسؤولية الأولى عن حل الخلافات بين الطرفين الطاجيكيين تقع على عاتق الطرفين نفسيهما وأن استمرار مشاركة ووجود الأمم المتحدة في طاجيكستان يعتمد على الطريقة التي يتحمل بها الطرفان مسؤوليتهم. وفي الوقت الحاضر، تتركز توقعاتنا في هذا الاتجاه على جولة المفاوضات الرابعة المرتقبة والاجتماع المقرر بين الرئيس رحمنوف والسيد نوري.

٢١ - وفي غضون ذلك، تظل الحالة في طاجيكستان مشوبة بالتوتر خاصة على الحدود مع أفغانستان. وإنني أهيب بالطرفين الطاجيكيين أن يمثلا بدقة الالتزامات التي تعهدا بها بتنفيذ اتفاق طهران تنفيذا كاملا، وأن يمتنعا عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة أو تعقيد عملية السلم التي تمر بمنعطف حرج. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تعزيز اللجنة المشتركة على نحو ما تقرر في موسكو، وتمكينها من القيام بالدور الرئيسي الذي يتوخيه لها اتفاق طهران. وإنني أدعو السلطات والقوات العاملة في المنطقة إلى التعاون التام مع اللجنة المشتركة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في النهوض بالمسؤوليات المهمة المنوطة بهما.

مرفق

اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتا على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلاد خلال فترة المحادثات

نص منقح

إن وفد قيادة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية (ويشار إليهما في هذا الاتفاق بعبارة "الطرفان"). في أثناء المشاورات التي جرت حول موضوع المصالحة الوطنية في طهران في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تحت رعاية الأمم المتحدة، وكخطوة هامة نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع وإلى المصالحة الوطنية وحل مشكلة اللاجئين وإقامة نظام دستوري وتعزيز استقلال جمهورية طاجيكستان وسيادتها كدولة، اتفقا على ما يلي:

١ - إيقاف الأعمال القتالية مؤقتا على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلاد.

٢ - أن يتضمن مفهوم "وقف الأعمال القتالية" ما يلي:

(أ) إيقاف الطرفين لجميع الأنشطة العسكرية، بما في ذلك جميع انتهاكات الحدود الطاجيكية - الأفغانية، والعمليات الهجومية داخل البلاد. وقصف الأراضي المجاورة، والتدريب العسكري مهما كان شكله، وإعادة وزع التشكيلات العسكرية النظامية وغير النظامية في طاجيكستان وفي إقليم دولة أفغانستان الإسلامية، مما يمكن أن يؤدي إلى إبطال هذا الاتفاق، وستقوم اللجنة المشتركة ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون بتنفيذ مهام رصد في إقليم دولة أفغانستان الإسلامية بمجرد أن يكونوا قد تلقوا موافقة رسمية من السلطات الأفغانية؛

ملاحظة: تقوم قوات حفظ السلم المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، والقوات الروسية في طاجيكستان بأداء مهامها متمسكة بمبدأ الحياد المشمول بولايتها، وتتعاون مع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

(ب) إيقاف الطرفين لأعمال الإرهاب والتخريب على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وفي داخل الجمهورية، وفي البلدان الأخرى؛

(ج) منع الطرفين لجرائم القتل وأخذ الرهائن، والاعتقال والاحتجاز غير القانونيين وعمليات التفتيش لأسباب سياسية، ونهب السكان المدنيين والعسكريين داخل الجمهورية وفي البلدان الأخرى؛

(د) منع الأعمال التي تعطل أو تشل المنشآت الوطنية الاقتصادية والعسكرية وغيرها، والمناطق الآهلة وجميع وسائل الاتصالات؛

(هـ) الامتناع عن استخدام مختلف أشكال الاتصالات ووسائل الإعلام الجماهيري والمواد المطبوعة وأشرطة الكاسيت والفيديو لتقويض عملية المصالحة الوطنية؛

(و) عدم استغلال الدين والمشاعر الدينية لدى المؤمنين أو أي أيديولوجية أخرى في أغراض عدائية.

٣ - وقد تعاهد الطرفان على الاتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلاد إلى أن يتم إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد وانتخاب رئيس لجمهورية طاجيكستان، على أساس أن هذا الاتفاق يشكل خطوة أولى نحو التوصل إلى التوافق الوطني وحل جميع المسائل المدرجة على جدول أعمال المحادثات.

٤ - وبغية تعزيز تدابير الثقة، اتفق الطرفان على القيام بما يلي خلال شهر واحد بعد التوقيع على هذا الاتفاق:

(أ) تطلق سلطات جمهورية طاجيكستان سراح المعتقلين الصادر بحقهم أحكام وفقا للقائمة المرفقة؛

(ب) تطلق المعارضة الطاجيكية أسرى الحرب وفقا للقائمة المرفقة.

٥ - وعملا على ضمان التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق، اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة تضم ممثلين عن حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية - ويتوجه الطرفان إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة طالبين مساعدة اللجنة في أعمالها من خلال توفير خدمات الوساطة السياسية إيفاد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى مناطق النزاع.

٦ - تم التوقيع على هذا الاتفاق في طهران بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وسيدخل حيز النفاذ فور وزع مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

رئيس وفد جمهورية طاجيكستان
أ. دوستيف

رئيس وفد المعارضة الطاجيكية
أ. توراجونزودا

المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

ر. بيريز - بالون

خريطة

وزع بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في
طاجيكستان

مقر البعثة

قواعد فرق البعثة

قواعد فرق البعثة
